http:// doi:www.doi.org/10.32441/kjhs,8.13.8

Al-Kitab Journal for Human Sciences (KJHS)
Scientific Biannual Refereed Journal
P-ISSN2617-460, E-ISSN (3005-8643)
https://isnra.net/index.php/KJHS/about/editorialTeam

The relationship of local development with economic development and its effects in Iraq

Dr. Mohammad Abdulwahid Jayyas
Ahmed Razzaq Younis
Lecturer
University of Baghdad - College of Education, Ibn Rushd for Human Scienc

ARTICLE INFORMATION

Received: 29 Dec.,2024

Available online: 28 June, 2025

***PP :*141-160**

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE

https://creativecommons.org/license/by/4.0

Corresponding author:
Dr. Mohammad Abdulwahid Jayyas
Ahmed Razzaq Younis

Email:
Mohammed.jaeas@irrcoedu.uobaghdad.edu.iq
ahmed.r@ircoedu.uobaghdad.edu.iq

Aabstract

Modern states seek to enhance their economic and living future by adopting comprehensive strategies for local development, which is considered one of the most effective tools for achieving sustainable growth Local economic development is defined as an organized process in which partners from various sectors—primarily the public and private sectors—participate with the aim of strengthening the economic capabilities of a specific geographic area. This contributes to the creation of job opportunities, improvement of income levels, and enhancement of citizens' quality of life**.** Local development plans are built on clear foundations based on an in-depth study of the economic and social realities of each governorate or region This includes identifying available resources and prioritizing key sectors, while establishing appropriate financing mechanisms such as local revenues (e.g., taxes), in addition to government support or investment partnerships Securing adequate funding sources is considered one of the key factors in ensuring the continuity and effectiveness of development projects**.** This highlights the crucial role that local economic development plays in building a balanced economy, one that is rooted in local communities as key actors, and that fosters the growth of various economic sectors—including agriculture, industry, and services. Such development ultimately contributes to social stability and the reduction of developmental gaps between regions**.**

Keywords:Local development, Economicdevelopment,Iraqi economy, Decentralization, Local financing, Institutional partnership

علاقة التنمية المحلية بالتنمية الاقتصادية وتأثيرها في العراق

احمد رزاق يونس
د. محمد عبدالواحد جياس
جامعة بغداد - كلية التربية ابن رشد للعلوم

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية
KJHS

مجلة علمية، نصف سنوية
مفتوحة الوصول، محكمة

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٤/١٢/٢٩
تاريخ النشر :٢٠٢٥/٠٦/٢٨

المجلد: (٨)
العدد: (١٣) لسنة ٢٠٢٥م
جامعة الكتاب – كركوك – العراق

تحتفظ (TANRA) بحقوق الطبع والنشر للمقالات المنشورة، والتي يتم إصدارها بموجب ترخيص (Creative Commons Attribution) ل (CC-BY-4.0) الذي يتيح الاستخدام، والتوزيع والاستنساخ غير المقيد وتوزيع للمقالة في أي وسيط نقل، بشرط اقتباس العمل الأصلي بشكل صحيح

" علاقة التنمية المحلية بالتنمية الاقتصادية وتأثيرها في العراق "

مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية

https://doi.org/
P-ISSN:1609-591X
E-ISSN: (3005-8643) -X
kjhs@uoalkitab.edu.iq

المستخلص:

تسعى الدول الحديثة إلى تعزيز مستقبلها الاقتصادي والمعيشي من خلال اعتماد استراتيجيات شاملة للتنمية المحلية، والتي تُعد من أهم الأدوات الفعالة في تحقيق النمو المستدام وتُعرف التنمية الاقتصادية المحلية بأنها عملية منظمة يشارك فيها الشركاء من مختلف القطاعات، وعلى رأسهم القطاع الحكومي والقطاع الخاص، بهدف تحسين القدرات الاقتصادية في منطقة جغرافية معينة، بما يسهم في خلق فرص عمل، وتحسين مستويات الدخل، ورفع جودة الحياة للمواطنين.

تُبنى خطط التنمية المحلية على أسس واضحة تستند إلى دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي لكل محافظة أو إقليم على حدة، وتحديد الإمكانات المتاحة والقطاعات ذات الأولوية، مع وضع آليات تمويل مناسبة تشمل الإيرادات المحلية مثل الضرائب، إلى جانب الدعم الحكومي أو الشراكات الاستثمارية ويُعد توفير مصادر التمويل أحد العوامل الأساسية لضمان استمرارية المشروع التنموي وفعالية نتائجه.

تُعد الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة، مثل المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ركيزة أساسية في عمليات التنمية فهذه الشراكة تتيح تبادل الخبرات وتنسيق الجهود بما يعزز من كفاءة تنفيذ الخطط التنموية، خاصة في المحافظات والمناطق التي تعاني من ضعف اقتصادي أو تفاوت تنموي كما أن للمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، دورًا محوريًا في دعم هذه الجهود، من خلال برامج التعاون الفني والتمويلي، والمبادرات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، بما يتماشى مع الخطط الوطنية.

ويبرز من خلال ذلك الدور الحيوي الذي تلعبه التنمية الاقتصادية المحلية في بناء اقتصاد متوازن يرتكز على المجتمع المحلي كفاعل أساسي، وعلى نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يشمل الزراعة، الصناعة، والخدمات، مما ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاجتماعي وتقليل الفجوة التنموية بين المناطق.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية- التنمية الاقتصادية- الاقتصاد العراقي- اللامركزية- التمويل المحلي- الشراكة المؤسسية

المقدمة

تحدث التنمية نتيجة لعوامل وإجراءات تهدف إلى إحداث تغيير. يتفق معظم الاقتصاديين على أن النمو يعني زيادة في عدد السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر، ويحدث بشكل طبيعي دون تدخلات سابقة. من ناحية أخرى، تعتبر التنمية بالنسبة لجميع الاقتصاديين ظاهرة تشمل النمو بالإضافة إلى تأثيرها على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات، والعادات لذا، يمكن القول إن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتعلقان بزيادة الإنتاج القومي أو بزيادة الموارد المستعملة وتحسين كفاءتها تشمل التنمية أيضاً زيادة الإنتاج، وتحسين عناصر الإنتاج، وكفاءة هذه العناصر من خلال إدخال تغييرات أساسية في تنظيم الإنتاج وطرقه. وغالباً ما يتطلب ذلك تغييرات في هيكل الإنتاج وتوزيع عناصر الإنتاج عبر مختلف قطاعات الاقتصاد.

إن أهم ما يتضمنه مفهوم التنمية هو إحداث تغيير كامل في بناء المجتمع على جميع الأصعدة الاقتصادية والمحلية، بهدف القضاء على أسباب التخلف والعمل على تخفيف الفقر. ينبغي أن يضمن ذلك حق الفقراء في الوصول إلى الموارد المتاحة داخل المجتمع، فضلا عن تقديم الضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية اللازمة لهم يتطلب هذا الأمر فهمًا واضحًا لمفهوم التنمية الاقتصادية والأهداف المرجوة منها والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف في الحقيقة، تسعى الدول الغنية والفقيرة على حد سواء إلى وضع برامج للتنمية الاقتصادية أو تسريعها.

تشعر الدول الغنية بالحاجة إلى الحفاظ على مستويات عالية من التنمية لتفادي الكساد الاقتصادي والركود الذي قد يدوم لفترة طويلة دون وجود معدل مرتفع للتنمية، قد تواجه هذه الدول زيادة في الإنتاج تفوق الطلب الكلي سواء محليًا أو خارجيًا. وهذا يمكن أن يؤدي لاحقًا إلى مشكلات مثل الركود والبطالة من ناحية أخرى، فإن الدول الفقيرة تعتبر التنمية الاقتصادية أمراً ضرورياً لمواجهة المشكلات المتعلقة بالتطرف وتقليل الاعتماد على الآخرين وتؤكد أوساط الأمم المتحدة على أن العوامل الاجتماعية تعد من أبرز الأسباب التي تؤدي إلى اندلاع النزاعات لذا يجب أن تهدف استراتيجيات التنمية إلى تحقيق توزيع عادل للعائدات الاقتصادية والثروات، وذلك لدرء الصراعات، وهذا هو الهدف من التنمية الاقتصادية. [1]

أولاً: فرضية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إثبات الفرضية التالية: يعتمد الاقتصاد العراقي على الحاجة إلى تنفيذ فعلي للتنمية المحلية، والتي تستند إلى اتخاذ قرارات لامركزية، وذلك من أجل تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية في العراق.

ثانياً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال توضيح كيف ترتبط التنمية المحلية بالتنمية الاقتصادية وتأثير ذلك على نمو الاقتصاد في العراق.

[1] كمال محمد رمضان (٢٠٢٤). العراق في ضوء مؤشرات التنمية الاقتصادية من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١. مجلة أبحاث الاقتصاد والإدارة، ٥(١٠)، ٣-١١.

ثالثاً: اهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيف أن التنمية المحلية لها أهمية اقتصادية، وكذلك كيف تتفاعل وتؤثر على بعضها البعض الهدف هو تعزيز المستوى الاقتصادي في المناطق والمحافظات والوحدات الإدارية في العراق.

رابعاً: مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة في هذه الدراسة في طرح السؤال الآتي: كيف ترتبط التنمية المحلية بالتنمية الاقتصادية وما تأثيرها في الاقتصاد العراقي؟

خامساً: منهج الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة أسلوب الوصف والتحليل لفحص العلاقة بين التنمية المحلية والاقتصادية. كما تسلط الضوء على تأثيراتها على الاقتصاد في العراق، وبالتالي أثرها في الأفراد في المجتمع.

سادساً: هيكلية الدراسة:

قُسمت هذه الدراسة إلى مطلبين. في المطلب الأول، تناولنا مفهوم التنمية الاقتصادية وكيف ترتبط بالتنمية المحلية. أما في المطلب الثاني، فقد بحثنا في مفهوم التنمية المحلية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية. بعد ذلك، تأتي الخاتمة التي تتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول

ماهية التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المحلية

تعد التنمية الاقتصادية هدفاً أساسياً لكل أنواع النظم الاقتصادية، سواء كانت اشتراكية، رأسمالية، أو مزجاً بينهما لذلك، يعد النمو الاقتصادي من الأهداف السياسية الرئيسية للحكومات في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن تقدم الدولة أو تأخرها بناءً عليه، تُعتبر برامج التنمية الاقتصادية من أبرز الأفكار التي تطرحها الأحزاب الراغبة في الوصول إلى السلطة. ومن خلال هذه البرامج، يُقاس نجاح أو فشل الحكومات، كما تُعَقد المحاسبة للزعماء بناءً عليها شعوبهم[٢]

الفرع الأول

مفهوم التنمية الاقتصادية وأهدافها وشروطها

تُعرف التنمية الاقتصادية، كسياسة طويلة الأمد لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها العملية التي تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد على مدى فترة طويلة. إذا كان معدل التنمية يفوق معدل نمو السكان، فإن ذلك يعني أن الدخل الحقيقي للفرد سيزيد. العبارة (عملية) تشير هنا إلى تفاعل مجموعة من القوى المحددة خلال فترة طويلة، مما يؤدي إلى تغييرات كبيرة في بعض المتغيرات المحددة في الاقتصاد الوطني.[٣]

[٢] محمد محمود أحمد الماحي و محمد زاهر فيصل (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

[٣] ناصر كريم علي (٢٠٢٠). الاستثمار الخاص والعام والنمو الاقتصادي في العراق: تقييم لفرص التنمية الاقتصادية. مراجعة أبحاث الاقتصاد، ٨(٢)، ١٧٦-١٨٦.

أيضًا، يُنظر إلى التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير التي تهدف إلى تغيير هيكل الاقتصاد الوطني الهدف هو تحقيق زيادة مستدامة في متوسط الدخل الحقيقي على مدى فترة طويلة، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد هناك تعريفات أخرى تشير إلى أنها تغييرات هيكلية تنشأ نتيجة لدفع قوي تستند إلى استراتيجية مناسبة، أو أنها زيادة سريعة ومتراكمة ودائمة في الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة زمنية طويلة.

يهدف التطور إلى تحسين مستوى المجتمع والانتقال من حالة نمو ضعيف إلى حالة أكثر تميزاً واستدامة. يمكن هذا من خلال استثمار الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع بطريقة فعالة. يجب أن تكون هذه العملية التنموية شاملة ومتكاملة في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

كل دولة تتطلع إلى تحسين مستوى حياة سكانها. تتباين أهداف التنمية بين الدول لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة. يمكن تلخيص الأهداف الرئيسة التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية في النقاط التالية:[٤]

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي والفردي على السواء: تهدف زيادة الدخل القومي والفردي إلى تحسين مستويات المعيشة، والقضاء على الاستغلال، وتقليل الفوارق في الدخول. تعاني العديد من الدول النامية من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة لسكانها، فضلا عن تفاقم قضايا السكان والصحة والتعليم. زيادة الدخل الحقيقي تساعد في مواجهة كافة هذه التحديات.[٥]

زيادة الدخل تتعلق بالموارد المالية والبشرية المتاحة للدولة، حيث أنه كلما كانت هناك رؤوس أموال وموارد بشرية كافية، يمكن تحقيق نمو في الدخل القومي الحقيقي. كما يساهم ذلك في ضمان حق كل فرد في العمل، وتقليل معدلات البطالة، وضبط الأسعار بما يتناسب مع دخول الأفراد.[٦]

ثانياً: رفع مستوى المعيشة: إن تحسين جودة الحياة للناس يعتبر من الأمور الضرورية في الحياة، مثل الطعام والصحة والسلامة. لذلك، الهدف من النمو الاقتصادي ليس فقط زيادة الدخل القومي السنوي، بل أيضًا تحسين مستوى معيشة سكان البلاد. يمكن قياس قدرة الشخص وتوفر الموارد بناءً على متوسط الدخل الفردي وكيفية توزيعه. فكلما كان متوسط دخل الفرد أعلى، كان ذلك مؤشرًا على مستوى معيشة أفضل.[٧]

ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: تعتبر الحد من الفجوة في توزيع الثروات والدخول واحدة من أهم الأهداف الاجتماعية في عملية التنمية الاقتصادية. حيث تواجه العديد من دول العالم الثالث، التي تعاني من تدني الناتج القومي ومتوسط دخل الفرد، مشكلة في توزيع الثروات والدخول.

يمكن أن تسيطر مجموعة صغيرة من الناس على حصة كبيرة من الثروة، بينما يواجه معظم السكان الفقر وانخفاض مستوى دخلهم. وهذا يؤدي إلى تراجع في المستوى الصحي والتعليم والعيش. إن هذا التفاوت له

---

[٤] المرجع السابق

[٥] أحمد عبد الله ميهو (٢٠٢٢). تنويع الاقتصاد في العراق: مراجعة شاملة. مجلة التنمية الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥-٦٣.

[٦] البنك الدولي. (٢٠٢١). مراقبة الاقتصاد العراقي: الإبحار في العاصفة المثالية. https://documents.worldbank.org/curated/en/446201588465646751/pdf/Iraq-Economic-Monitor-Navigating-the-Perfect-Storm-Redux.pdf

[٧] أحمد عبد الله ميهو (٢٠٢٢). تنويع الاقتصاد في العراق: مراجعة شاملة. مجلة التنمية الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥-٦٣.

عواقب سلبية، حيث يشعر غالبية الناس بعدم وجود عدالة اجتماعية. كما أن هذا الفارق يؤدي إلى تقسيم الأفراد إلى طبقات، مما يسبب إهدار الموارد الاقتصادية وعدم تحقيق الاستقرار السياسي والتفاهم بين فئات المجتمع.[٨]

لضمان نجاح أي تجربة في التنمية الاقتصادية، يجب تحقيق مجموعة من الشروط الأساسية التي يمكن تلخيصها كما يلي:

١- دور الدولة في عميلة التنمية: لا يمكن أن تحقق أي عملية تنموية النجاح بدون تدخل الدولة التنظيمي، إذ أن التنمية لا تحدث بشكل طبيعي. من الضروري القيام بتدخل مدروس لإحداثها، مما يجعل دور الدولة محوريًا في قيادة وتنظيم مسار التنمية من خلال وضع القوانين والخطط الأساسية. يتوجب عليها أيضًا تحديد الاتجاه الصحيح ومعالجة المشكلات والعوائق التي تعترضها. كل هذا يتطلب إقامة مؤسسات قوية، تطوير البنية التحتية، توفير الأمن، وتطبيق القوانين بشكل فعال.

دور الدولة يجب أن يقتصر على هذا الجانب دون التوسع فيه، لأن أي تجاوز سيصبح عقبة أمام التنمية. لقد ثبت أن تدخل الدولة في الاقتصاد لا يؤدي إلى نتائج جيدة، حيث تتعرض الحكومة أحيانًا لضغوط سياسية واجتماعية تدفعها لاتباع سياسات لا تتماشى مع المنطق الاقتصادي. ولكن هذا لا يعني أنه يجب تجاهل دور القطاع الخاص أو اعتماد التخطيط المركزي بشكل مفرط، مما يؤدي إلى سيطرة الدولة على النشاط الاقتصادي. بل يتعيَّن أن يكون دور الدولة تصحيحاً توجيهياً دون الابتعاد عن آلية السوق. لتحقيق تنمية اقتصادية ناجحة، يجب على الدولة أن تتبنى سياسة مفتوحة تجاه العالم الخارجي، وأن تعمل على التكامل معه بما يخدم مصلحة الاقتصاد المحلي.

٢- التصنيع وعملية التنمية: يعد التصنيع أساسياً في عملية النمو الاقتصادي، حيث إنه يلعب دوراً مهماً في تصحيح الاختلالات الهيكلية المتعلقة بالتخلف. التصنيع يعني توسيع قاعدة الصناعة في المجتمع، مما يزيد من مستوى وقوة الإنتاج السائدة. ليتم تحقيق التصنيع بسرعة، فإن ذلك يتطلب زيادة في الاستثمارات الموجهة نحو القطاع الصناعي، لأن زيادة هذه الاستثمارات تؤدي إلى نمو أعلى في دخل الصناعة، وبالتالي يعزز الدخل القومي بمعدل أسرع من معدل النمو السكاني.[٩]

عندما يتم تحقيق التصنيع، يتغير هيكل الميزان التجاري، حيث ستلبي السلع المصنعة احتياجات السوق المحلي، مما يقلل الاعتماد على الواردات. إلى جانب ذلك، سيُخصص جزء من هذه السلع للتصدير، مما يزيد من حجم ونوعية الصادرات، وبالتالي يعزز الميزان التجاري بشكل إيجابي.

أيضاً، إن نجاح التصنيع يعتمد على إجراء تغييرات في الثقافة والقيم والعادات والتقاليد والنظم الاجتماعية. ويُعتبر التوافق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية أساسياً لدعم أهدافها. بينما تسعى الإدارة العليا لتحقيق التنمية الصناعية، يجب أن تبقى التنمية الزراعية في اعتبارها كعنصر ضروري، ويجب أن تتطور بالتوازي مع

[٨] كمال محمد رمضان (٢٠٢٤). العراق في ضوء مؤشرات التنمية الاقتصادية من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١. مجلة أبحاث الاقتصاد والإدارة، ٥(١٠)، ٣-١١.

[٩] محمد محمود أحمد الماحي (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

التنمية الصناعية. فهناك علاقة وثيقة بين القطاعين، حيث توفر الزراعة المواد الأولية اللازمة للصناعة وتؤمن الغذاء للعمال والسكان.[١٠]

٣- التقدم التكنولوجي: تعد تقوية القاعدة التكنولوجية شرطاً أساسياً لنجاح التنمية. وذلك يتطلب وضع خطة تهدف إلى توفير التكنولوجيا الحديثة المناسبة بأسعار معقولة، مع الاحتفاظ بالتكنولوجيا التقليدية التي يمكن تحسينها محلياً بفاعلية. ينبغي اختيار التكنولوجيا المناسبة لظروف الدول النامية، بحيث تتناسب مع المستوى الفني والمهارات المتاحة لدى العاملين. فاختيار تكنولوجيا معقدة ومتقدمة قد يؤدي إلى الاعتماد على الدول المصدرة لتلك التكنولوجيا.[١١]

٤-رفع مستوى التراكم الرأسمالي: تحقيق النجاح في تلبية الشرطين المذكورين سابقًا يحتاج إلى زيادة في نسبة التراكم الرأسمالي. يعني ذلك توفير حد أدنى من الموارد الاستثمارية التي ستستخدم في عملية التنمية حتى يبدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق نمو ذاتي. من الضروري أيضًا بناء قاعدة من رأس المال الاجتماعي. لتحقيق زيادة في التراكم الرأسمالي، يجب أن يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل نمو السكان. ينتج عن ذلك ارتفاع في دخل الفرد، مما يتيح زيادة المدخرات والاستثمارات، وبالتالي يؤدي إلى إضافة دائمة للطاقة الإنتاجية في المجتمع.[١٢]

الفرع الثاني

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

يجب تأمين التمويل اللازم لدعم النمو الاقتصادي. تلعب السياسات المالية، خاصة في الدول النامية، دورًا مهمًا في جمع رأس المال المطلوب لتحسين التنمية وزيادة النشاط الاقتصادي. تعمل الحكومة على استخدام جميع الوسائل المتاحة لتوفير الأموال المطلوبة لتحقيق هذا الهدف. تعود أهمية الشؤون المالية إلى دور الدولة الرئيسي في تعزيز التنمية من خلال البرامج والخطط التي تنفذها، والتي تحمل مسؤوليات كبيرة، إلى جانب احتياجها الضخم للموارد المالية اللازمة. فضلاً عن ذلك، يؤدي ضعف الادخار الشخصي وسوء استخدامه، وارتفاع الميل للاستهلاك نتيجة انخفاض مستوى المعيشة، إلى نقص في إشباع الاحتياجات الاستهلاكية. كما أن تقليد بعض الفئات في المجتمع لأنماط الاستهلاك الفاخرة السائدة في الدول المتقدمة يساهم في ظهور أنماط استهلاكية غير مألوفة، مما يزيد من الأعباء على الدولة والسياسة المالية بشكل خاص.[١٣]

بهدف التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه المجهودات التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة

10 Agha, S., & Ahmed, M. (2021). Local development strategies for economic growth in Iraq: An empirical analysis. International Journal of Economic Development, 13(2), 45-63.

[١١] المرجع السابق

12 World Bank. (2023). Iraq's local development: Strategies for a sustainable economy. https://documents.worldbank.org/en/publication

[١٣] محمد محمود أحمد الماحي (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية، بناءً على ما سبق، يمكن القول أنّ السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسية وهما: [١٤]

- جمع الموارد المالية لتلبية متطلبات الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية.

- تأدية دور إرشادي من خلال تقديم حوافز وضمانات مالية للمبادرات الخاصة، وأيضاً من خلال تحسين الدوافع للعمل والاستثمار.

تتواجد مصادر التمويل بشكل متنوع وغالباً ما تُقسم إلى فئات داخلية (مثل الادخار، والضرائب، والإصدار النقدي... إلخ) وأخرى خارجية (مثل القروض، والهدايا، والاستثمارات الأجنبية... إلخ). وتركز هذه المناقشة على المصادر الداخلية للتمويل، حيث تلعب السياسة المالية دوراً مهماً في تأمين هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة حسب الأولويات التي يحددها المخطط الاقتصادي.

يُعرف الادخار بأنه الجزء من الدخل الذي لا يُستخدم للسلع الاستهلاكية والخدمات، أو الفارق بين الدخل والإنفاق الحالي. كما يتم تعريفه من قبل البعض بأنه الجزء من الدخل الذي لا يُنفق ولا يُخصص للتخزين.

المعروف أن قدرة الدول النامية على تكوين الادخار قدرة محدودة، والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد النامية عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لحمل الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات وعدم وجود سوق للأوراق المالية أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع المدخرات، يمكن للسياسة المالية أن تساعد في تكوين الادخار بتعبئة الادخار الاختياري والإجباري، ففي حالة الادخار الاختياري يمكن إتباع السياسة المالية التالية: [١٥]

أ- ميل السياسة المالية إلى فرض الضرائب على الدخول المخصصة للاستهلاك يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك بينما فرض الضرائب على الدخول المخصصة للادخار يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، كما أن تخفيض الضرائب على التركات يؤدي إلى تشجيع الادخار[16]

ب- حثّ المشروعات على عدم توزيع جزء من أرباحها واستخدامه احتياطي يساهم في تمويل مشروعات جديدة، أو التوسع في أعماله وذلك عن طريق إعفاء الجزء من الأرباح التي يعاد استثمارها لأرباح الخاضعة لضرائب مخفضة

أما بالنسبة للادخار الإجباري والذي يتم في صورة سحب مؤقت أو نهائي من صاحب الإيراد، ويمكن للسياسة المالية أن تساهم في تشجيع تكوينه عن طريق فرض ضرائب جديدة أو زيادة معدلات الضرائب الحالية، أو طرح قروض إجبارية أو سن قانون من طرف الدولة يلزم الشركة بتجنيب نسبة من الأرباح لتكوين احتياطي (الاحتياطي القانوني)، أو اقتطاع جزء من الدخول أو الثروات الخاصة على أن ترد بعد فترة زمنية محددة.[١٧]

---

[١٤] إيان بوث (٢٠٢٠). التنمية الاقتصادية في العراق: تقرير مهمة من البنك الدولي لإعادة بناء العراق. جامعة جون هوبكنز.

[١٥] عادل الناصر (٢٠٢٤). تمويل التنمية الاقتصادية في العراق. فريدريك أ. بريجر.

[16] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2020). (OECD). أفضل الممارسات في التنمية المحلية. https://www.oecd.org/en/publications/best-practices-in-local-development_9789264193369-en.html

[١٧] المرجع السابق

يمكن التفرقة بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه، فهناك ادخار عائلي، وادخار القطاع الحكومي، وادخار قطاع الأعمال، ونهدف من وراء هذا التقسيم إلى معرفة أنسب الأساليب التي تتبعها السياسة المالية للحصول على مدخرات يمكن استخدامها لتمويل التنمية الاقتصادية، وهناك مصادر داخلية وأخرى خارجية:[١٨]

أولاً: مصادر التمويل الداخلية

١-مدخرات القطاع العائلي: إن مدخرات هذا القطاع تتحدد بمجموعة من العوامل الخاصة والموضوعية، فمن العوامل الموضوعية نجد حجم الدخل الوطني، وشكل توزيعه، فالزيادة في الدخل الوطني، وزيادة نصيب الفرد منه ينعكس ذلك في زيادة مقدرة الفرد على الادخار، كما أن التغيرات في مستويات الأجور الحقيقية والأسعار والتغيرات في السياسة الضريبية كل هذه العوامل تحدد إلى حد كبير حجم مدخرات الأفراد، ولهذا على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية [١٩]

٢-مدخرات قطاع الأعمال: تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاظم دور قطاع الإعمال، ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما أن مدخرات هذا الأخير تتوقف على طبيعة السياسة المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، فتستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.[٢٠]

٣-مدخرات القطاع الحكومي: تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات، وتخفيض النفقات وبالتالي بإمكان السياسة المالية المساهمة في توفير مدخرات هذا القطاع عن طريق زيادة إيرادات الضرائب والرسوم، غير أن من الملاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة نظراً لتزايد النفقات العامة [٢١]

٤-القروض الداخلية: تشتمل القروض الداخلية على قروض قصيرة الأجل وتصدر لمواجهة ظروف مؤقتة أي الاقتراض الحقيقي الناجم عن الادخار الاختياري لا الادخار الإجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية، وينبغي استعمال هذه القروض لتمويل المشروعات التي تحقق ربحاً في وقت مناسب حتى يمكن استخدام هذه الأرباح لخدمة الدين وفوائده

[١٨] أحمد عبد الله ميهو (٢٠٢٢). تنويع الاقتصاد في العراق: مراجعة شاملة. مجلة التنمية الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥-٦٣.
[١٩] ناصر كريم علي (٢٠٢٠). الاستثمار الخاص والعام والنمو الاقتصادي في العراق: تقييم لفرص التنمية الاقتصادية. مراجعة أبحاث الاقتصاد، ٨(٢)، ١٧٦-١٨٦.
[٢٠] محمد محمود أحمد الماحي و محمد زاهر فيصل (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.
[٢١] البنك الدولي. (٢٠٢١). مراجعة الإنفاق العام على القطاعات التنموية في العراق: التعليم والصحة والتوظيف. https://documents1.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/pdf/Addressing-the-Human-Capital-Crisis-A-Public-Expenditure-Review-for-Human-Development-Sectors-in-Iraq.pdf

يرى البعض أن إصدار نقود جديدة وسيلة لتمويل التنمية الاقتصادية تسمح بمعالجة ضعف النظام الضريبي وهؤلاء يقدمون مبررات للالتجاء إلى التضخم منها:[٢٢]

أ- إنه يعتبر حافز على الاستثمار، وذلك أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة أرباح المنظمين، ومنه التوسع في الاستثمار وظهور فرص جديدة للاستثمار، وهو من ناحية أخرى يؤدي إلى توزيع الدخول في صالح أصحاب الدخول المرتفعة وزيادة مدخراتهم لارتفاع ميلهم الحدي للادخار، إلا أن هذا المبرر ضعيف بل قد يكون خطر، حيث أنه لا يكون حافزاً للاستثمار لأن ما يعوق الاستثمار هو عدم وجود طلب كافي كما أنه ليس صحيح.

ب- إن إعادة التوزيع لصالح الدخول المرتفعة يترتب عليه زيادة الادخار فالزيادة في الدخول المرتفعة تؤدي إلى زيادة استهلاك السلع الكمالية التي تستورد معظمها مما يؤدي إلى الإخلال بميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه يضر ضرراً بالغاً بأصحاب الدخول الثابتة والمحدودة وبالتالي يتنافى مع هدف العدالة الاجتماعية ويؤدي إلى سوء توزيع وتوجيه الموارد الوطنية إذ يشجع على المضاربة في الأصول الحقيقية كالعقارات وتخزين السلع، وفي أسواق سعر الصرف، وبالتالي تتحول الموارد بعيداً عن مجالات الاستثمار اللازمة للتنمية [٢٣]

ت- إن استخدام سياسة التمويل التضخمي بقدر مقبول لتشجيع التنمية يكفي لتشجيع المنضمين، ويحول دون الخسائر التي قد تتعرض لها بعض المشروعات، ولا يخشى في نظرهم تحول التضخم المعتدل إلى تضخم طليق، طالما كان في وسع السلطات الحكومية الإشراف على زيادة عرض النقود، والسيطرة على الموارد قبل أن تتجاوز الأسعار نقطة الخطر، والجدير بالذكر أن خطورة القوى التضخمية تتوقف على عاملين: [٢٤]

الأول: درجة مرونة عرض سلع الاستهلاك، ومن خصائص العرض في الدول النامية أنه ضعيف المرونة بصفة عامة.

الثاني: مدى قوة النقابات العمالية وغيرها من الكيانات الاجتماعية التي قد تحوز قدراً من النفوذ السياسي يمكنها من رفع الأجور والدخول، وتخلص في الأخير أن سياسة التمويل التضخمي يكون أثرها محدوداً للغاية في التوسع في الاستثمار وخلق فرص جديدة والنتيجة النهائية هي ارتفاع مستوى الأسعار.[٢٥]

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية

في حالة عجز المدخرات المحلية عن توفير رأس مال كاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لابد وأن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد

[٢٢] أحمد عبد الله ميهو (٢٠٢٢). تنويع الاقتصاد في العراق: مراجعة شاملة. مجلة التنمية الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥-٦٣.
[٢٣] عادل الناصر (٢٠٢٤). تمويل التنمية الاقتصادية في العراق. فريدريك أ. بريجر.
[٢٤] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024) .(UNDP). خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨.
https://www.undp.org/sites/default/files/2024-12/national-development-plan-2024-2028.pdf
[٢٥] إيان بوث (٢٠٢٠). التنمية الاقتصادية في العراق: تقرير مهمة من البنك الدولي لإعادة بناء العراق. جامعة جون هوبكنز.

تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن استيراد رأس المال الأجنبي هو الطريق الوحيد للخروج من هذا المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية. [٢٦]

بناءً عليه، فإن رأس المال الأجنبي إنما يلعب دوراً مساعداً قد تكون له أهميته بحيث يسهل الموقف بصفة خاصة خلال مرحلة الانطلاق، وكذلك خلال المرحلة المبكرة من النمو التلقائي الذي يدفع نفسه بنفسه أين تكون الحاجة ماسة إلى الآلات والمعدات والمواد الخام وبعض السلع الاستهلاكية، في حين أن المشروعات لا تكون قد أصبحت قادرة على إنتاج ما يكفي من أجل التصدير وفي مثل هذه الفترة الانتقالية تكون المعونة من رأس المال الأجنبي ذات أهمية عظيمة.

لكل هذه الأسباب يجب على الدول النامية في مجال التمويل الخارجي أن تعتمد على مواردها الخاصة وفي سبيل ذلك عليها أن تعمل على زيادة صادراتها وتوسيع أسواق منتجاتها وتنويع هذه الصادرات حتى تواجه بصادراتها الجزء الأكبر من احتياجاتها من الواردات من السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

إن مشكلة الاعتماد على المصادر الأجنبية في تمويل عمليات التنمية في دول العالم الثالث ليست بالبساطة التي تصورها الكثير من الكتابات، فقد تغيرت الأوضاع السياسية والاقتصادية في الكثير من تلك الدول بعد تحررها السياسي حيث تحاول تلك الدول جاهدة أن تتخلص من كل أشكال التبعية الاقتصادية، وأن تكون عوائد مواردها لشعوبها وأن تحصل على عائد مجز لصادراتها، كما تحتاج الدول النامية إلى كميات ضخمة من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية اللازمة لإعطاء دفعة قوية لعمليات التكوين الرأسمالي في المراحل الأولى من خطط التنمية الاقتصادية، لكن هناك العديد من الاعتبارات الواجب مراعاتها عند مناقشة موضوع رأس المال الأجنبي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية. [٢٧]

رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة: على الرغم من من أن الجزء الأكبر من تحركات رؤوس الأموال الأجنبية يتمثل في القروض أو المعونات الحكومية إلا أن الاعتقاد السائد هو أن هذه مرحلة انتقالية يجب أن تتبعها مرحلة تكون فيها الدول النامية مهيأة لتشجيع الاستثمار الأجنبي الخاص. [٢٨]

إذا رأت دولة أن تسير في هذا الاتجاه فلابد من تكييف تشريعاتها القومية على النحو الذي يجذب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ويجعل منها أداة تسهم إسهاماً إيجابياً في الإنماء وذلك من خلال توفير الضمانات الكافية حول عدم تأمين أو مصادرة تلك الأموال أو منعها من تحويل أرباحها إلى الخارج فتنقسم رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة إلى نوعين: [٢٩]

أ- القروض الأجنبية الخاصة: وتتمثل القروض الأجنبية الخاصة في شراء أصحاب رؤوس الأموال بالدول المتقدمة للأوراق المالية (الأسهم أو السندات الحكومية) التي تصدرها الحكومات أو الهيئات العامة أو الخاصة

---

26 Khan, A. S., & Saeed, M. (2020). The role of local governance in sustainable development in Iraq: A case study approach. International Journal of Public Administration, 33(6), 234-251.

٢٧ المرجع السابق

28 World Bank. (2023). Iraq's local development: Strategies for a sustainable economy. https://documents.worldbank.org/en/publication

29 United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Iraq's economic development challenges and opportunities. https://www.undp.org/content/undp/en/home/countryinfo/iraq.html

بالدول النامية، وعلى ذلك فليس هناك للمستثمر الأجنبي سيطرة أو رقابة على المشروعات التي يعتمد تمويلها على ذلك النوع من القروض، كما أن أسعار الفائدة عليها تعد منخفضة نسبياً، ولقد اختفى في السنوات الأخيرة، وذلك لزيادة مجالات الاستثمار في الدول المتقدمة وعدم ثقة المستثمرين الأجانب في النظام السياسي والاقتصادي للكثير من الدول النامية.

ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تتمثل تلك الاستثمارات في المشروعات والأنشطة التي يملكها ويديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لنصيب كبير منها مما يبرر لهم حق الإدارة والرقابة المباشرة على المشروع لكن يلاحظ أن الدول النامية لديها قدر كبير من التخوف من هذا النوع من الاستثمارات نظراً لتجربتها السابقة خلال مرحلة استثمارها، واستنزاف تلك الشركات لمواردها القومية دون الاهتمام بمصلحة الدولة كما أن رؤوس الأموال تلك أصبحت باهظة التكاليف لارتفاع نسبة ما يتم تحويله للخارج من عوائد. [٣٠]

٢: المساعدات المالية من الدول المتقدمة: إن المساعدات المالية التي تقدمها الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث (المعاملات الثنائية الحكومية) تشكل في الواقع أهم عناصر انسياب الأموال الأجنبية إلى الدول النامية حيث تشكل أكثر من ٦٥ % من إجمالي الأموال الأجنبية التي تنساب تجاه دول العالم الثالث.

في كل الأحوال فإن المساعدات المالية تتميز بعدم كفايتها على الرغم من اتجاهها نحو التزايد من عام لآخر إلا أنها مازالت ضئيلة جداً إذا ما قورنت باحتياجات الدول النامية من جهة وبإمكانيات الدول المتقدمة اقتصادياً من جهة أخرى، كما تتميز تلك المساعدات المالية بسوء التوزيع بشكل صارخ سواء من حيث إسهام كل دولة من الدول المتقدمة، أو من حيث نصيب كل دولة من الدول النامية. [٣١]

الإقراض من البنك الدولي وأثره في التنمية الاقتصادية:

يتضمن الإقراض من البنك الدولي شروطًا محددة تعرف بـ "التكييف الهيكلي" و"التثبيت الهيكلي"، وهي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي تشترطها المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، من الدول المقترضة بوصفه شرطا للحصول على التمويل. تهدف هذه الشروط إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لتقليص العجز المالي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحرير الأسواق. ومع ذلك، قد تتسبب هذه الشروط في تأثيرات سلبية على التنمية الاقتصادية في بعض الدول، حيث قد تؤدي إلى تقليص الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، وهو ما قد يزيد من مستويات الفقر ويؤثر في الاستقرار الاجتماعي[32].

المطلب الثاني

ماهية التنمية المحلية وارتباطها بالتنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية المحلية نمط دقيق يهدف من خلاله للوصول إلى التنمية الشاملة فهي تتم على مستوى ضيق فهي بالنهوض بالمجتمعات خاصة المتخلفة كون المجتمع المحلي جزء لا يتجزأ من المجتمع الكبير، فهي جزء من

[٣٠] محمد محمود أحمد الماحي (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

[٣١] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). (2020). أفضل الممارسات في التنمية المحلية. https://www.oecd.org/en/publications/best-practices-in-local-development_9789264193369-en.html

[32] أحمد عبد الله ميهو (٢٠٢٢). تنويع الاقتصاد في العراق: مراجعة شاملة. مجلة التنمية الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥-٦٣.

التنمية الوطنية وتتفاعل معها في درجات متفاوتة ولا تقتصر على مستوى الأفراد والجماعات والمؤسسات المختلفة، وإنما تتضمن مشاركة الإدارة المحلية فنجاح التنمية المحلية يعني نجاح التنمية الشاملة.[٣٣]

الفرع الأول

مفهوم التنمية المحلية وخصائصها

وردت وتعددت المفاهيم حول التنمية المحلية، وهذا حسب الزاوية التي تدرس منها، فالمفكر الاقتصادي يقدم تعريف مختلف للمفكر السياسي والاجتماعي، وسنحاول تقديم تعاريف مختلفة حسب ما وردت في الدراسات والأبحاث الأكاديمية.

أولاً: تعريف التنمية: لا يوجد تعريف موحد للتنمية فهي تعرف بمفهومها العام بأنها "عمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد.

وهذا التعريف يتضمن عناصر أساسية أن التنمية تعتمد على التخطيط وتركز على الجانب الاقتصادي.[٣٤]

أما مصطلح المحلية: تعرف على أنها تلك الفضاءات التي توجد بها رابطة اجتماعية مكثفة (علاقات بين الأشخاص وممارسة ثقافية تسمح هذه الرابطة بالتعايش المشترك و بالتالي إعداد استراتجيات جماعية للتنمية، يقول الاقتصادي برنارد بيكور مصطلح الأقاليم هو مصطلح مناسب الوصف هذه الفضاءات التي توجد بها تعاونيات وهي فضاءات يتطور فيها الوعي الجماعي والتماسك".[٣٥]

ثانياً: تعريف التنمية المحلية:

التعريف الأول: هي عملية تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجات المجتمع المحلي وتتأسس على المشاركة الفعالة لمختلف الموارد المحلية وكل ذلك في سبيل الوصول إلى رفع مستويات العيش والاندماج والشراكة والحركية وتعتمد على تفصيل كل الموارد المجتمع محلي ما، باعتبارها هذه المواد والمؤهلات المحلية فاعلا مهما في صناعة التغيير وضمان الاستمرارية مع إشراك الإنسان المحلي.[٣٦]

التعريف الثاني: تعرف على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية المحلية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في المنظومة الشاملة والمتكاملة[٣٧]

---

[٣٣] محمد محمود أحمد الماحي (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

[٣٤] ١٣. كمال محمد رمضان (٢٠٢٤). العراق في ضوء مؤشرات التنمية الاقتصادية من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١. مجلة أبحاث الاقتصاد والإدارة، ٥(١٠)، ٣-١١.

[٣٥] حسن علي الزبيدي و محمد عبد الله التميمي. (٢٠٢١). دور التنمية المحلية في تعزيز الاقتصاد العراقي: دراسة في مناطق وسط العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، ١٢(٤)، ٥٦-٧٢.

[٣٦] إبراهيم حسين الربيعي. (٢٠٢٢). التحولات الاقتصادية المحلية في العراق: دراسة تطبيقية على المناطق الريفية. مجلة التنمية والاقتصاد، ٩(٣)، ١١٢-١٢٥.

[٣٧] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٢٣). التحولات الاقتصادية والتنموية المحلية في العراق: منظور استراتيجي. https://www.undp.org/iraq/development

ويقوم مفهوم التنمية المحلية على عنصرين أساسيين:[٣٨]

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين على مبادرتهم الذاتية.

- توفير مختلف الخدمات والمشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

ثالثاً: خصائص التنمية المحلية: تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها

- إن التنمية المحلية عملية فرعية وليست حالة عرضية عابرة، فهي عملية تفاعل حركي وديناميكي مستمر ومتجدد إذ أنها تقتضي حركة مستمرة في الجسد الاجتماعي بأعضائه وأبنيته المتنوعة بغية إشباع حاجات والمطالب المتجددة للجماعة السياسية من اجل الاقتراب من القيم والمثل العليا لتلك الجماعات.

-التنمية المحلية هي عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن وهذا يعني أنها ليست عشوائية وتلقائية بل هي عملية إرادية مخططة. التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية وهي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة بالتخلص منه من قبل المجتمع.[٣٩]

رابعاً: أهداف التنمية المحلية: يمكن إيجاز أهداف التنمية المحلية في النقاط التالية: [٤٠]

١- تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء إذ يعد النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية ولتطوير المجتمع المحلي.

٢- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقل المواطنين من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.

٣- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تخطيطها وتنفيذها.

كما تهدف التنمية المحلية لتحقيق ما يلي:[٤١]

١- تعزيز روح الجماعة والعمل الجماعي وربط جهود الشعب مع جهود الحكومة للنهوض بالبلاد اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا.

٢- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على الذات دون الاعتماد على الدولة وانتظار مشاريعها.

٣- تنمية القدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع المحلي.

---

[٣٨] المرجع السابق

[٣٩] حسن علي الزبيدي و محمد عبد الله التميمي. (٢٠٢١). دور التنمية المحلية في تعزيز الاقتصاد العراقي: دراسة في مناطق وسط العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، ١٢(٤)، ٥٦-٧٢.

[٤٠] البنك الدولي. (٢٠٢١). التحديث الاقتصادي في العراق: تعزيز التنمية المحلية وتحقيق النمو المستدام. https://documents.worldbank.org/curated/en/393982219243234672/Iraq-Economic-Update

[٤١] إبراهيم حسين الربيعي. (٢٠٢٢). التحولات الاقتصادية المحلية في العراق: دراسة تطبيقية على المناطق الريفية. مجلة التنمية والاقتصاد، ٩(٣)، ١١٢-١٢٥.

٤- عدم الإخلال في تركيبة السكانية وتوزيعيها بين أقاليم الدولة والحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضارية.

الفرع الثاني

مرتكزات التنمية المحلية

تقوم عملية التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ والمرتكزات، تعد عنصرا أساسيا لتحقيق التنمية المحلية الشاملة.

أولاً: مبادئ التنمية المحلية:

هناك عدة مبادئ تتصل بقضية التنمية كعملية تكاملية فان لم تتوفر هذه المبادئ أو أهمل بعضها فضلت التنمية المحلية في تحقيق أهدافها: [٤٢]

- التوازن : يقوم هذا المبدأ على الاهتمام بجوانب التنمية وفقا لحاجة المجتمع فلكل مجتمع احتياجاته تفرض وزنا خاصا لكل جانب منها فالمجتمعات الفقيرة تحتل القضايا الاقتصادية فيها وزنا أكبر بالنسبة للقضايا الأخرى ، والتوازن لا يعني تقديم موارد المجتمع على جميع القطاعات بالمساواة وإنما تقسيمها حسب احتياجاتها وإشباع المجتمع مختلف القطاعات التي يحتاج إليها.

- التنسيق : ويقصد به توفير جو يسمح بتعاون جميع الأفراد في المجتمع وجميع الأجهزة القائمة على خدمة المجتمع وتضافر جهودها وتكامله بما يمنح ازدواج الخدمة أو تضاربها وتداخلها مما يهدر الجهود ويزيد من تكاليف الخدمات ويعمل على تشتت المواطنين .

- الشمولية : وهذا المبدأ يعتمد على ضرورة الزام تناول قضية التنمية من جميع جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وذلك دون إهمال قضية والاهتمام بقضية دون الأخرى أي الاهتمام بجميع جوانب الحياة في المجتمع بصورة متكاملة بين الحاجات والرغبات . [43]

- مشاركة المواطنين في التنمية : ويقصد بها مساهمة وحصر وتحديد المواد اللازمة لتحقيق الأهداف وكذا مساهمة الأهالي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية .

- التقبل والتوجيه : ويقصد به أنه على الأخصائيين في التنمية أن يتقبلوا المجتمع المحلي الذي يعملون فيه كما هو بظروفه وخبراته وإمكاناته المحدودة وثقافاته وغيرها من الأمور الأخرى وذلك من اجل كسب ثقة المواطنين المحليين وبناء علاقة جيدة بينهم وبين الأخصائيين.

[٤٢] عبد الرحمن محمد الجبوري. (٢٠٢٠). التنمية المحلية وأثرها في تحسين المستوى الاقتصادي للمجتمعات العراقية. دورية الفكر الاقتصادي، ١٤(٢)، ٩٠-١٠٥.

[43] إبراهيم حسين الربيعي. (٢٠٢٢). التحولات الاقتصادية المحلية في العراق: دراسة تطبيقية على المناطق الريفية. مجلة التنمية والاقتصاد، ٩(٣)، ١١٢-١٢٥.

ثانياً: ركائز التنمية المحلية:

إن تحقيق التنمية المحلية مرتبط باعتماد وتفعيل الركائز التالية:[٤٤]

١- تشجيع وتعميق المشاركة الشعبية: أي دعم الجهود المبذولة من قبل الأفراد والأهالي للنهوض بالتنمية وتحسين معيشتهم والرقي بنوعية حياتهم وذلك عن طريق:

- تنظيم المبادرات الشعبية من خلال آليات المشاركة الشعبية المحلية للإسهام في التكاليف الاستثمارية للمشروعات وفق أولويات والاحتياجات الجماهيرية.
- تشجيع منظمات المجتمع المدني بوصفها جمعيات للقيام بمهام الإدارة والتشغيل وصيانة المشروعات الخدمات العامة للوحدات المحلية كأعمال النظافة تحت إشراف الجهات الرسمية.

٢- تكامل مشروعات الخدمات: وذلك يعني ارتباط التخطيط وتنفيذ برنامج معين ببقية البرامج الأخرى وتحديد الأهداف العامة والنوعية للبرامج كل قطاع ومراعاة التنسيق فيما بينها ثم فيما بينها وبين غيرها من برامج القطاعات الأخرى مع تحديد واضح لأبعادها البشرية والمكانية والزمنية.[٤٥]

٣- الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع: تعتمد التنمية المحلية على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية للمجتمع سواء تعلق الأمر بالموارد المادية أو الموارد البشرية إذ يؤدي ذلك إلى خلق منافع عديدة، وأن هذا العنصر هو شراكة عليه.

وإذا اعتبر أن تنمية المجتمع المحلي هي عملية هي العملية التي يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبوا كل إمكاناتهم بمقابلة أهدافهم العامة.

٤- الإسراع في الوصول إلى النتائج: وذلك عن طريق البدء بالاحتياجات الأكثر إلحاحا مع ضرورة الإسراع بالوصول إلى نتائج مادية ملموسة للمجتمع ويجب البدء بالمشروعات ذات العائد السريع وذلك لكسب ثقة المجتمع وإشعارهم بفائدة التعاون مع الجهود الحكومية.[٤٦]

الخاتمة

بناءً على المعلومات المقدمة، يتضح أن التنمية الاقتصادية والمحلية تعد هدفاً أساسياً لكل حكومة تسعى لرفاهية شعبها وتقدمه، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. تتمثل أهدافها في زيادة الدخل القومي والفردي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في التوزيع الدخل، إلى جانب توسيع الهيكل الإنتاجي والاستثمار في التكنولوجيا ورفع مستوى التراكم الرأسمالي.

من خلال النظر في مصادر تمويل التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المحلية، نجد أن الدولة تلعب دوراً حاسماً في توفير الموارد اللازمة، سواء من خلال السياسات المالية الصارمة أو الاستدانة الدولية. هذه المصادر

[44] Agha, S., & Ahmed, M. (2021). Local development strategies for economic growth in Iraq: An empirical analysis. International Journal of Economic Development, 13(2), 45-63

[٤٥] محمد محمود أحمد الماحي (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

[٤٦] أحمد عبد الله ميهو (٢٠٢٢). تنويع الاقتصاد في العراق: دراسة شاملة. مجلة التنمية الاقتصادية، ١٥(١)، ٤٥-٦٣.

تساهم في دعم البرامج التنموية وتنفيذ الخطط الاقتصادية طويلة الأمد التي تهدف إلى تعزيز النمو المستدام وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

في الختام، يمكن القول إن نجاح أي برنامج تنموي يتطلب تحقيق التوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المالية المستدامة، وضمان توجيه الموارد بكفاءة نحو القطاعات الحيوية التي تدعم النمو الاقتصادي وتحسن مستوى حياة المواطنين.

وبناءً عليه يمكن لنا تقديم بعض الاستنتاجات والمقترحات الرئيسية كما يلي:

أولاً: الاستنتاجات

١- التنمية الاقتصادية تعتبر هدفاً أساسياً لمعظم الحكومات حول العالم، سواءً في الدول المتقدمة أو النامية، حيث تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفع مستوى المعيشة.

٢- تشمل زيادة الدخل القومي والفردي، ورفع مستوى المعيشة، وتقليل التفاوت في توزيع الثروات، وتوسيع الهيكل الإنتاجي، وتحسين التكنولوجيا، وزيادة التراكم الرأسمالي.

٣- يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية وجود دور فعال للدولة في التنظيم والتخطيط، بالإضافة إلى التركيز على التصنيع والتقنية الحديثة، وضبط معدل النمو السكاني.

٤- تعتمد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية على السياسات المالية الحكومية والقروض الخارجية، بالإضافة إلى الادخار المحلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثانياً: التوصيات

١- الحكومات يجب أن تعزز سياساتها الاقتصادية لتعظيم الاستفادة من الموارد المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

٢- ينبغي على الدول النامية تعزيز قدراتها الصناعية والتكنولوجية للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣- يجب استثمار في التعليم والبحث العلمي لتطوير القوى العاملة وتحسين التكنولوجيا المحلية.

٤- من أجل جذب الاستثمارات وتعزيز الثقة، يجب على الحكومات تحسين الشفافية ومكافحة الفساد في كل مستويات الحكم.

٥- يجب على الدول أن تدمج الاستدامة البيئية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية للحفاظ على الموارد الطبيعية على المدى الطويل.

٦- باختصار، يجب على الحكومات والمجتمع الدولي العمل معاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من خلال سياسات فعالة وتعاون دولي شامل يتضمن التمويل المستدام والاستثمار في البنية التحتية وتطوير المهارات البشرية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

١. البنك الدولي. (٢٠٢١). مراقبة الاقتصاد العراقي: الإبحار في العاصفة المثالية. https://documents.worldbank.org/curated/en/446201588465646751/pdf/Iraq-Economic-Monitor-Navigating-the-Perfect-Storm-Redux.pdf

٢. البنك الدولي. (٢٠٢١). مراجعة الإنفاق العام على القطاعات التنموية في العراق: التعليم والصحة والتوظيف. https://documents1.worldbank.org/curated/en/568141622306648034/pdf/Addressing-the-Human-Capital-Crisis-A-Public-Expenditure-Review-for-Human-Development-Sectors-in-Iraq.pdf

٣. البنك الدولي. (٢٠٢١). التحديث الاقتصادي في العراق: تعزيز التنمية المحلية وتحقيق النمو المستدام. https://documents.worldbank.org/curated/en/393982219243234672/Iraq-Economic-Upda

٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP).(2024*). خطة التنمية الوطنية ٢٠٢٤-٢٠٢٨. https://www.undp.org/sites/default/files/2024-12/national-development-plan-2024-2028.pdf

٥. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (*UNDP). (2023*). التحولات الاقتصادية والتنموية المحلية في العراق: منظور استراتيجي. https://www.undp.org/iraq/development

٦. إبراهيم حسين الربيعي. (٢٠٢٢). التحولات الاقتصادية المحلية في العراق: دراسة تطبيقية على المناطق الريفية. مجلة التنمية والاقتصاد، ٩(٣)، ١١٢-١٢٥.

٧. حسن علي الزبيدي و محمد عبد الله التميمي. (٢٠٢١). دور التنمية المحلية في تعزيز الاقتصاد العراقي: دراسة في مناطق وسط العراق. مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، ١٢(٤)، ٥٦-٧٢.

٨. كمال محمد رمضان. (٢٠٢٤). العراق في ضوء مؤشرات التنمية الاقتصادية من ٢٠١٣ إلى ٢٠٢١. مجلة أبحاث الاقتصاد والإدارة، ٥(١٠)، ٣-١١.

٩. محمد محمود أحمد الماحي و محمد زاهر فيصل. (٢٠٢٣). واقع الاستثمار المحلي في العراق وآفاق تطويره: دراسة حالة في هيئة استثمار بغداد. المراجعة الدولية للأعمال المهنية، ٨(٢)، ١-٢٠.

١٠. ناصر كريم علي. (٢٠٢٠). الاستثمار الخاص والعام والنمو الاقتصادي في العراق: تقييم لفرص التنمية الاقتصادية. مراجعة أبحاث الاقتصاد، ٨(٢)، ١٧٦-١٨٦.

١١. عادل الناصر. (٢٠٢٤). تمويل التنمية الاقتصادية في العراق. فريدريك أ. بريجر.

١٢. عبد الرحمن محمد الجبوري. (٢٠٢٠). التنمية المحلية وأثرها في تحسين المستوى الاقتصادي للمجتمعات العراقية. دورية الفكر الاقتصادي، ١٤(٢)، ٩٠-١٠٥.

١٣. إيان بوث. (٢٠٢٠). التنمية الاقتصادية في العراق: تقرير مهمة من البنك الدولي لإعادة بناء العراق. جامعة جون هوبكنز.

English References

1. Agha, S., & Ahmed, M. (2021). Local development strategies for economic growth in Iraq: An empirical analysis. International Journal of Economic Development, 13(2), 45-63

2. Khan, M. A., & Al-Mashhadani, M. H. (2022). Economic diversification and local economic development in Iraq: Challenges and opportunities. Journal of Middle Eastern Economics, 18(3), 87-105.

3. Khan, A. S., & Saeed, M. (2020). The role of local governance in sustainable development in Iraq: A case study approach. International Journal of Public Administration, 33(6), 234-251.

4. United Nations Development Programme (UNDP). (2021). Iraq's economic development challenges and opportunities. https://www.undp.org/content/undp/en/home/countryinfo/iraq.html

5. World Bank. (2023). Iraq's local development: Strategies for a sustainable econo*my*. *https://documents.worldbank.org/en/publication*